

● أخبار قصيرة

**موسكو.. كالينينغراد خط أحمر والنووي خيار للرد**

حذرت روسيا من أن أي محاولة لعزل كالينينغراد أو استهدافها من جانب الناتو ستقابل برد باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما فيها الأسلحة النووية. وأكدت موسكو أن المقاطعة الواقعة بين بولندا وليتوانيا جزء من الأراضي الروسية، وأن الدفاع عنها مسألة سيادة وأمن قومي.

وجاء التحذير ردًا على تقارير بريطانية تناولت سيناريوهات لفرض حصار على المنطقة أو مهاجمتها. واعتبرت السفارة الروسية أن هذه الظروف ترفع خطر المواجهة المباشرة بين روسيا والناتو، محذرة من احتمال توسع النزاع.

واكدت موسكو أنها لا تسعى إلى مواجهة مع أوروبا أو الناتو ولا تخطط لمهاجمتهما، لكنها شددت على أن أي تهديد لكالينينغراد سيواجه برد حازم، معتبرة أن استهدافها قد يقود إلى تصعيد خطير في أوروبا.

**ألمانيا ترصد المسيرات بعد ٧ حالات توقف للطيران**

أعلنت وزارة النقل الألمانية تشغيل نظام جديد لرصد الطائرات المسيّرة في مطار برلين براندنبورغ، بهدف اكتشافها مبكرًا قرب مناطق الإقلاع والهبوط وتنبهه السلطات إلى المخاطر المحتملة على حركة الطيران.

وقال وزير النقل شتيفن بيلغر إن ألمانيا تتعامل بحذرة مع تزايد مخاطر المسيرات حول المطارات، مؤكّداً ضرورة التحرك السريع وتزويد المطارات الدولية بأنظمة متخصصة للرصد. ومن المقرر توسيع استخدام هذه التقنيات في مطارات ألمانية أخرى خلال العام الجاري. ويأتي الإجراء بعد تكرار رصد المسيرات قرب المطارات، إذ سجل برلين براندنبورغ العدد الأكبر خلال النصف الأول من العام، وتوقفت حركة الطيران مؤقتاً في سبع حالات، ما دفع السلطات إلى تعزيز إجراءات المراقبة والحماية.

إضراب واسع في فرنسا للضغط على الحكومة بشأن موازنة ٢٠٢٧

شهدت فرنسا إضراباً واسعاً بدعوة من نقابات القطاع العام، بالتزامن مع تنظيم أكثر من ١٧٠ مظاهرة للضغط على الحكومة قبل إعلان مشروع موازنة ٢٠٢٧. وتطالب النقابات بتحسين الأجور وتعديل بنود الموازنة، خصوصاً بعد قرار رئيس الوزراء سييستان لاكورنو بتجميد آلية احتساب الرواتب الأساسية للموظفين الحكوميين.

وتسعى النقابات إلى توجيه رسالة إلى المرشحين لانتخابات الرئاسة المقبلة، وسط توقعات بمشاركة آلاف الموظفين وعناصر الإطفاء، مع اضطرابات محدودة في النقل.

وتأتي الاحتجاجات في ظل ضغط اقتصادي تشمل ارتفاع أسعار الوقود، وضعف ثقة المستهلكين، وتراجع القدرة الشرائية، إضافة إلى ارتفاع كلفة الاقتراض وتباطؤ النمو، ما يزيد الضغط على الحكومة بشأن الموازنة المقبلة.



العالم يرى الاحتلال بعيون فلسطينية

من أزمة الصورة إلى كلفة العزلة.. الاحتلال يدفع ثمن سياساته دولياً



العلاقة مع كيان الاحتلال تقوم على شبكة واسعة من التعاون السياسي والأمني والاستراتيجي. ولذلك فإن أي تغير في البيئة السياسية الأمريكية يحمل وزناً أكبر من الإجراءات التي تتخذها دول منفردة.

ولا يعني اتساع النقاش الأمريكي حول السياسة الصهيونية أن التحالف انتهى، لكن مجرد انتقال العلاقة من مساحة التوافق الواسع إلى مساحة خلاف سياسي واجتماعي أكثر وضوحاً يمثل تحوّلًا مهمًا. فالدعم الخارجي يصبح أكثر تعقيدًا عندما تتحول سياسة الاحتلال نفسها إلى موضوع للنقاش الداخلي في الدولة الداعمة.

من أزمة صورة إلى أزمة موقع

لم تعد أزمة كيان الاحتلال مجرد أزمة صورة يمكن احتواؤها بالدعاية، بل تتحول تدريجياً إلى كلفة سياسية ودبلوماسية تترام مع استمرار سياساته في غزة والضفة الغربية. فالضغط لم تعد تقتصر على الاحتجاجات والإدانات، بل انتقلت إلى التجارة والعلاقات الدبلوماسية والإجراءات الحكومية، فيما تتسع الفجوة بين روايته الرسمية وطريقة قراءة أفعاله دولياً. ولا يعني ذلك عزلة كاملة، لكنه يكشف تراجع قدرته على فصل سياساته عن علاقاته الخارجية. ومع تحول هذه السياسات إلى مصدر متزايد للضغط والكلفة، تتجاوز الأزمة حدود الصورة لتطال موقع كيان الاحتلال نفسه في محيطه الدولي.

تتسع الضغوط الدولية مع انتقال الانتقادات من المواقف والاحتجاجات إلى إجراءات تجارية ودبلوماسية تفرض كلفة متزايدة على سياسات الاحتلال ميدانياً

الصعب التعامل مع كل حادثة باعتبارها استثناءً منفصلاً. ويصبح السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت هذه الضغوط ستظل متفرقة أم ستتحول إلى نمط أكثر استقراراً في العلاقات مع كيان الاحتلال.

أوروبا.. التحول الأخطر هو تحول الموقف إلى سياسة

تكتسب أوروبا أهمية خاصة لأنها ليست مجرد ساحة للاحتجاجات السياسية، بل شريك تجاري رئيسي لكيان الاحتلال. وقد أعلنت ١٢ دولة، بينها بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وأيرلندا والنرويج والدنمارك والسويد، نيّتها اتخاذ إجراءات ضد التجارة المرتبطة بالمستوطنات، فيما كانت بعض الدول قد بدأت بالفعل تطبيق قيود مماثلة.

قد تكون القيمة المباشرة لتجارة المستوطنات محدودة مقارنة بحجم التجارة الأوروبية الصهيونية، ولذلك فإن الأثر الاقتصادي المباشر ليس وحده معيار أهمية هذه الإجراءات. الأهم هو أنها تنقل الخلاف من مستوى «الموقف من كيان الاحتلال» إلى مستوى «شروط التعامل معه». لأن العلاقات الدولية لا تتغير فقط عندما تُقطع العلاقات، بل أيضًا عندما تصبح السياسات موضع شروط وقيود وتدقيق.

الولايات المتحدة.. المسألة الأكثر حساسية

تبقى الولايات المتحدة الحالة الأكثر حساسية لأن

الهولندية أوضحت أن الإجراء يستهدف منتجات المستوطنات تحديدًا ولا يشمل التجارة مع كيان الاحتلال داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧. لكن أهمية الخطوة لا تكمن فقط في حجم التجارة المستهدفة، بل في المبدأ الذي تؤسسه: الاستيطان لم يعد يُعامل في بعض الدول الأوروبية باعتباره تفصيلاً يمكن فصله عن التعامل الاقتصادي، بل أصبح عاملاً يحدد طبيعة بعض العلاقات التجارية. والأكثر دلالة أن كيان الاحتلال رد بسحب الاعتمادات الدبلوماسية من دبلوماسيين هولنديين في رام الله، في خطوة جاءت على خلفية دخول الحظر حيز التنفيذ.

وهكذا انتقل الخلاف من البيانات والتصريحات إلى مواجهة بين قرار اقتصادي وإجراء دبلوماسي مضاد. كما أن المسألة لم تعد هولندية منفردة؛ فقد أعلنت بريطانيا وفرنسا وكندا ودول أوروبية أخرى نيّتها فرض قيود على تجارة منتجات المستوطنات، في تحرك جماعي يربط بين التوسع الاستيطاني والعلاقات الاقتصادية.

الاستيطان.. من مشروع على الأرض إلى تكلفة خارجية

تكمن أهمية هذه الإجراءات في أنها تضرب فكرة الفصل بين الاستيطان وبين بقية السياسة الصهيونية. فالمستوطنات ليست مجرد نقاط جغرافية؛ إنها مرتبطة بالأرض والموارد والاقتصاد وحركة البضائع، ولذلك فإن إدخال معيار «مكان إنتاج السلعة» في العلاقات التجارية يجعل قضية الاستيطان حاضرة داخل تفاصيل التعامل الاقتصادي نفسه.

حتى عندما يكون الأثر الاقتصادي المباشر محدودًا، فإن التوسع في تطبيقها قد يخلق سابقة سياسية وقانونية: منتجات المستوطنات تصبح قابلة للمعاملة بشكل مختلف. وبذلك تتحول القضية من خسارة تجارية محدودة إلى سؤال أوسع حول كيفية تعامل العالم مع النشاط الاقتصادي المرتبط بالمستوطنات.

الضغط لا يأتي من الحكومات وحدها

لكن التحول لا تصنعه الحكومات وحدها. الاحتجاجات في الشوارع، وحركات المقاطعة في الجامعات، والمواقف في المجال الثقافي والرياضي، كلها تخلق ضغطًا مختلفًا. هذه التحركات قد لا تؤدي منفردة إلى تغيير السياسة الصهيونية، لكنها تؤثر في البيئة التي تعمل داخلها الحكومات والشركات والمؤسسات.

والأهم هو التراكم. فعندما يواجه كيان الاحتلال اعتراضات متزامنة في المجال الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي والأكاديمي، يصبح من

الواقعي لم يعد كيان الاحتلال يواجه مجرد أزمة في صورته أمام العالم؛ بل يواجه أزمة تتجاوز الصورة إلى كلفة متزايدة لسياساته. فالعدوان على غزة والاستيطان في الضفة الغربية لم يعودا قضيتين يمكن احتواؤهما بالخطاب الأمني أو الحملات الإعلامية، بعدما بدأت تداعياتهما تظهر في التجارة والدبلوماسية والمؤسسات والشارع الدولي. القيود على منتجات المستوطنات، والتحركات الأوروبية، واتساع الاحتجاجات في الجامعات والملاعب والمؤسسات الثقافية، تكشف اتساع الفجوة بين الرواية التي يحاول الاحتلال تقديمها وبين الطريقة التي تُقرأ بها أفعاله، فيما شكّل خروج الوفود من قاعة الأمم المتحدة أثناء خطاب نتنياهو مشهداً لافتاً عكس حجم الاعتراض الدولي على سياسات حكومته واتساع الفجوة بين خطابها والمواقف الدولية. كما أن الضغط لم يعد شعبياً فقط، بل بدأ يتحول إلى قرارات حكومية وإجراءات عملية. لذلك لم يعد السؤال كيف يحسن الاحتلال صورته؟ بل إلى أي حد يستطيع مواصلة سياساته بينما تتحول هذه السياسات نفسها إلى مصدر متزايد للكلفة الخارجية؟

من احتكار الرواية إلى فقدان السيطرة عليها

لعقود، امتلك كيان الاحتلال قدرة واسعة على تحديد الإطار الذي تُقرأ عبره أفعاله، وكان الأمن و«حق الدفاع عن النفس» يحتلان موقعاً مركزيًا في الخطاب الدولي المتعلق به. لكن العدوان على غزة غيّر مركز الثقل في هذا النقاش؛ إذ أصبحت صور الدمار والضحايا والنزوح، إلى جانب الاحتلال والاستيطان والحقوق الفلسطينية، عناصر أساسية في تفسير سلوكه.

ومن هنا تكتسب عبارة أن العالم بدأ يرى كيان الاحتلال «بعيون فلسطينية» معناها السياسي. فالمقصود ليس تبني العالم رواية فلسطينية موحدة، وإنما أن التجربة الفلسطينية أصبحت أكثر حضورًا في تفسير الممارسات الصهيونية. وما كان يُقدّم طويلاً باعتباره نزاعًا أمميًا معقدًا بات يُقرأ بصورة أكبر عبر أسئلة الاحتلال والسيطرة والحقوق.

هولندا.. عندما تنتقل القضية من الخطاب إلى الإجراء

الأزمة الهولندية تقدم أوضح مثال على هذا الانتقال. ففي ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ دخل حظر هولندي على استيراد وشراء وبيع منتجات مصدرها المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيز التنفيذ، مع منع التحايل على القرار وخضوع بعض السلع التي يحملها المسافرون في أمتعتهم للتدقيق الجمركي. والحكومة

تصعيد صهيوني في جنوب سوريا.. توغلات واعتقال وقصف

تسجيل اشتباكات. وتوافقت العمليات مع قصف مدفعي استهدف ثلة الحميرية قرب طرنجة، وإطلاق قنابل مضينة فوق الصمدانية الشرقية، وسط استمرار التوتر في المنطقة.

كما شملت التحركات صيدا الحانوت وخان أرنبة، حيث جرى تفتيش عددهن المارة. وفي ريف درعا العربي، توغلت القوات في قريتي العارضة ومعربة بمنطقة حوض اليرموك دون

أثارت توترًا بين السكان. وفي ريف القنيطرة، اعتقلت القوات الصهيونية شاباً من قرية الحرية، بينما توغلت أليات عسكرية قرب قرية زبيدة أثناء توجه الطلاب إلى مدارسهم، ما أثار مخاوف الأهالي.

صعدت القوات الصهيونية تحركاتها العسكرية داخل جنوب سوريا، عبر خمس عمليات توغل في محافظتي القنيطرة ودرعا خلال أقل من ٢٤ ساعة، بالتزامن مع اعتقال شاب وقصف مدفعي وتحركات ميدانية



بعد عقدين من الاحتلال.. أمريكا تنسحب من العراق

دمجت القوات صففوها وغادرت قبل الموعد النهائي في ٣٠ سبتمبر/أيلول. وأدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، وفقا لما أورده التقرير، إذ تشير أرقام مشروع «تكلفة الحرب» التابع لجامعة براون إلى إستهلاك ما يصل إلى ٢١٠ آلاف مدني عراقي بين الغزو وعام ٢٠٢٣، إلى جانب مقتل ٤٥٩٩ فردا من الجيش الإبراهيمي الأمريكي.

بوست» عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن القوات المتبقية ستعيد تمركزها في الأردن. ويختتم انسحاب الاحتلال الأمريكي اتفاقا لإدارة الرئيس السابق جو بايدن أبرم عام ٢٠٢٤ لتصفية الوجود العسكري الأمريكي في العراق بحلول هذا العام. وقال مسؤول أمريكي إنه كان هناك نحو ١٥٠٠ فرد أمريكي وعضو في قوات الإحتلال في العراق، حيث



سويسرا تتمسك بحيادها القائم.. وتبقي على سياستها تجاه روسيا وأوروبا

على علاقات سويسرا الخارجية، إذ يعني استمرار السياسة الحالية تجاه العقوبات والتعاون الأوروبي، وبقي ذلك الخلاف مع موسكو قائماً، مع استمرار التشكيك في قدرتها على أداء دور الوسيط المحايد. أما داخلياً، فبقي التصويت النقاش مفتوحاً حول حدود الحياد السويسري وكيفية التوفيق بين تقاليده ومتطلبات البيئة الأمنية الأوروبية المتغيرة.

عقوبات أوروبية ضد روسيا، رغم عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. ويرى مؤيدو المبادرة أن هذه العقوبات تتعارض مع مفهوم الحياد، بينما تؤكد الحكومة ومعظم الأحزاب السويسرية أن العقوبات لا تخالف قواعد الحياد، وأن التعاون مع الدول الأوروبية ضروري في ظل التحديات الأمنية الراهنة.

ويحمل رفض المبادرة تداعيات

رفض النخب السويسريون بأغلبية واسعة مقترحاً لتشديد قواعد الحياد وتحويله إلى «حياد دائم ومسلح»، إذ صوّت ٧٢,٢٪ ضد المبادرة في الاستفتاء الأخير. وبذلك اختارت الأغلبية الإبقاء على صبغة الحياد الحالية، مع رفض إدخال قيود إضافية على سياسة البلاد الخارجية والأمنية. وكانت المبادرة، المدعومة من قوى محافظة، تسعى إلى ترسيخ حياد سويسرا بصورة دائمة، ومنعها من الانضمام إلى تحالفات عسكرية أو المشاركة في حروب، إضافة إلى تقييد قدرتها على فرض عقوبات على الدول المتحاربة، ما لم تستند إلى قرار من مجلس الأمن الدولي.

وجاء التصويت في ظل جدل متصاعد حول موقف برن من الحرب الروسية الأوكرانية، خصوصاً بعد تبنيها

